ج01-03/10(04/24)/04-ع س(13102)

مشروع إعلان الدوحة

الدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان

"آفاق التعاون المشترك بين التحديات والتطلعات"

الدوحة، دولة قطر

2024/4/30

عقدت الدورة الثالثة لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان في الدوحة/دولة قطر 2024/4/30.

شارك في المنتدى السادة وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب، ووزراء الخارجية والمال والاقتصاد لكل من جمهورية أذربيجان وجمهورية أوزبكستان وجمهورية تاجيكستان وتركمنستان والجمهورية القيرغيزية وجمهورية كازاخستان، ومعالي السيد/ أحمد ابو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية.

أكد الوزراء على العلاقات التاريخية والروابط الدينية والثقافية بين الجانبين، وعلى آفاق التعاون الاقتصادي والإمكانات التي تتمتع بها البلدان العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، بما فيها الثروات الطبيعية الهائلة، والفرص الاستثمارية الواعدة في مجالات الطاقة والتعدين والصناعات البتروكيماوية والسياحة وغيرها.

استذكر الوزراء نتائج الدورة الثانية للمنتدى التي عقدت عام 2017 في دوشنبيه، تاجيكستان. وأكدوا في الوقت ذاته أهمية تطوير آليات التعاون الخاصة بالمنتدى في كافة المجالات، خدمةً للمصالح المشتركة بين الجانبين.

أجرى الوزراء مشاورات حول القضايا السياسية الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، مؤكدين مجدداً على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق والتشاور بينهما وتبادل الدعم في مختلف القضايا ذات المصلحة المشتركة، بما يساهم في تعزيز وإرساء الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

أولاً: التشاور السياسي:

1. أشاد الوزراء بصيغة جامعة الدول العربية-أذربيجان-آسيا الوسطى باعتبارها منصة قيمة للأطراف المعنية في المجالات ذات الاهتمام المشترك تهدف إلى استكمال وتعزيز التعاون الثنائي

والمتعدد الأطراف القائم بينهم. وفي هذا الإطار، شددوا على ضرورة التركيز على التعاون الموجه نحو النتائج والقائم على القضايا بين جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان دون ازدواجية الجهود المبذولة في أشكال التعاون المختلفة.

2. أكد الوزراء على الحاجة إلى دعم الحلول التوافقية السياسية لحل الأزمات التي تواجهها بعض الدول في المنطقة العربية من خلال تشجيع الحوار الشامل والمصالحة الوطنية، ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام باحترام سيادتها واستقلالها وضمان وحدتها وسلامة أراضيها وفقا لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

3. أدان الوزراء استمرار جرائم العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في جميع المدن والقرى والمخيمات، واستهداف أكثر من مئة ألف مدني فلسطيني بين شهيد وجريح، أغلبهم من النساء والأطفال، وإخضاع الشعب الفلسطيني للمجاعة والحصار القاتل الذي يقطع كل أسباب الحياة عن قطاع غزة، والتدمير الممنهج للأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والبنية التحتية في القطاع، واعتقال وتعذيب آلاف الأسرى الفلسطينيين، في ظل خطاب الكراهية والعنصرية والتحريض الذي تتبناه حكومة الاحتلال الإسرائيلي، هذه الجرائم الإسرائيلية التي تشكل جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، والإمعان بارتكابها على الرغم من أمر محكمة العدل الدولية بتاريخ 2024/1/26، بتدابير مؤقتة لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين وإيذائهم جسدياً وعقلياً، ووقف منع الولادات، وتدفق المساعدات الإغاثية إلى كامل قطاع غزة.

حذر الوزراء من استكمال تنفيذ مخططات ونوايا إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لارتكاب جريمة التهجير القسري للشعب الفلسطيني إلى خارج أرضه، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار فرص السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتوسع وتفاقم الصراع في المنطقة.

طالب الوزراء مجلس الأمن بتبني قرار ملزم لوقف العدوان الإسرائيلي وإطلاق النار والتهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني، وضمان تدفق المساعدات الإغاثية إلى كامل قطاع غزة، وإنفاذ التدابير المؤقتة التي وردت في أمر محكمة العدل الدولية يوم 26\1\2024، وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في القطاع. واستنكر الوزراء استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للفيتو لمنع حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

أكد الوزراء على تنفيذ قرار القمة العربية الإسلامية المشتركة، التي عقدت في الرياض يوم 2023/11/11، بما في ذلك كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية وإغاثية عربية وإسلامية ودولية، براً وبحراً وجواً، إلى كامل القطاع، شماله وجنوبه، بشكل فوري.

أكد الوزراء على أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، لن يتحققوا إلا بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس، والجولان السوري المحتل،

والأراضي اللبنانية المحتلة، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات لا رجعة فيها لتجسيد استقلال دولة فلسطين، وتنفيذ الحل السياسي القائم على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973) و497 (1981) و1515 (2003) و2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وتجسيد استقلال دولة فلسطين على خطوط 1967/6/4 وعاصمتها القدس، وحق العودة والتعويض للاجئين للفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948). ودعم دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

دعا الوزراء لعقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب الآجال، تنطلق منه عملية سلام ذات مصداقية على أساس المرجعيات الدولية المعتمدة، ضمن إطار زمني محدد وبضمانات دولية تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة.

عبر الوزراء عن رفضهم القاطع للمخططات الإسرائيلية لليوم التالي للعدوان الإسرائيلي، وأكدوا أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، ودعموا تولي حكومة دولة فلسطين مسؤوليات الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، في إطار رؤية سلام شاملة وفق المرجعيات الدولية المعتمدة. وأعاد الوزراء التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوا الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها وأن يتحمل الجميع مسؤولياته في ظل شراكة وطنية بقيادة المنظمة.

رفض الوزراء وأدانوا الاعتداءات والحملات الإسرائيلية الممنهجة ضد وكالة الأونروا، بما في ذلك اتهام موظفيها بالإرهاب دون إثباتات، وأكدوا على تقديم الدعم للوكالة بصفة ذلك مسؤولية أممية يجب الوفاء بها، ودعوا جميع الدول التي قررت تجميد تمويلها للوكالة لإعادة النظر في قرارها.

ثمن الوزراء مواقف دول آسيا الوسطى وأذربيجان في دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على المستوى الثنائي وفي المحافل الدولية.

أكد الوزراء على دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وأن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع هو مكان عبادة خالصة للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

أدان الوزراء استمرار الحكومة الإسرائيلية بخططها الاستيطانية والمستهدفة تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الجولان السوري المحتل، والتي كان آخرها قرار الحكومة الإسرائيلية المصادقة على بناء نحو 3500 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية.

أكد الوزراء على أهمية دور رئاسة لجنة القدس، وأشاروا إلى الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها.

أكد الوزراء على متابعة تنفيذ قرار القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية التي عقدت في الرياض في 2023/11/11 بشأن دعم كل ما تتخذه جمهورية مصر العربية من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة، وإسناد جهودها لإدخال المساعدات إلى القطاع بشكل فوري ومستدام وكاف. ويعرب الوزراء عن تأييدهم كذلك للخطوات التي تتخذها مصر دفاعًا عن أمنها القومي، والذي هو جزء أساسي من الأمن القومي العربي.

دعم الوزراء الجهود المشتركة المصرية-القطرية الرامية للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في قطاع غزة. كما دعموا دور مصر والجزائر في تحقيق المصالحة المنشودة بين الفصائل الفلسطينية. وثمنوا دور الجزائر العضو العربي في مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ثمن الوزراء دعوة معالي رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر إلى سرعة التحرك لمساعدة جيل كامل من أبناء الشهداء والأيتام الفلسطينيين اللذين فقدوا آباءهم وعائلاتهم جراء العدوان الإسرائيلي. ودعوا إلى تكاتف الجهود الوطنية والأممية لتقديم الدعم النفسي والطبي اللازم للأيتام والأطفال مبتوري الأطراف، في إطار جهود جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

4. أكد الوزراء على التضامن الكامل مع لبنان في ظل أشد أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية يمر بها منذ عقود، والدعم لمؤسساته الدستورية كافة بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه. وأدان الوزراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة على جنوب لبنان، والتي تسببت في استشهاد المدنيين من أطفال ونساء ومسنين وصحفيين ومسعفين، إضافة إلى استهداف مراكز الجيش اللبناني، ووصلت إلى عمق الأراضي اللبنانية شاملة الأراضي الزراعية بواسطة الفوسفور الأبيض المحرم دوليًا. وأكدوا ضرورة ممارسة الضغوط الدولية للجم النوايا الإسرائيلية المعلنة بشن حرب واسعة على لبنان، وحمل إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية المتبقية بما في ذلك مزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية وخراج بلدة الماري، والانسحاب إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليًا، ووقف الخروقات لسيادة لبنان برًا وبحرًا وجوًا. وأعرب الوزراء عن دعم التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن 1701.

5. أكد الوزراء ضرورة الالتزام بالحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقرارها وسلامة أراضيها، ورفض التدخلات الأجنبية وأي تواجد عسكري غير مشروع على أراضيها. وأدانوا الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية والوقوف إلى جانبها مكافحة الإرهاب وفي ممارسة حقها في الدفاع عن أرضها وشعبها. وأكدوا أهمية الدور العربي في دعم الجهود المبذولة لتسوية الأزمة السورية ومعالجة تبعاتها السياسية والأمنية والإنسانية، وفق منهجية خطوة مقابل خطوة، وبما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، ويحترم سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

6. أكد الوزراء على الالتزام بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها، ورفض التدخل في شئونها الداخلية، وعلى مبدأ ملكية الليبيين للعملية السياسية، وضرورة الالتزام بالاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات عام 2015 والإعلان الدستوري وتعديلاته، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل الوصول إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن في أقرب وقت ممكن. ورحب الوزراء في هذا الصدد بنتائج اجتماع القادة الليبيين الذي عقد بتاريخ 2024/3/10 تحت مظلة جامعة الدول العربية بدعوة من الأمين العام. كما أكدوا على دعم اللجنة العسكرية (5+5) وضرورة خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا خلال آجال محددة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورفض الحل العسكري. ودعوا إلى دعم مسار المصالحة الوطنية الشاملة التي يرعاها المجلس الرئاسي الليبي وجهوده في تحقيق الاستقرار السياسي.

7. أكد الوزراء على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وعلى دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة رئيس مجلس القيادي الرئاسي الدكتور رشاد العليمي، وودعوا إلى استئناف المشاورات السياسية للتوصل إلى حل سياسي شامل للوضع في اليمن طبقاً للمرجعيات الثلاثة المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصةً القرار 2216 (2015).

8. أكد الوزراء على سيادة ووحدة واستقلال جمهورية السودان وأهمية الحفاظ على المؤسسات القومية في السودان، وفي طليعتها القوات المسلحة السودانية. وأكدوا ضرورة تكثيف وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام ووقف الحرب الدائرة التي تسببت في كوارث إنسانية وتهجير قسري لملايين السكان ونزوحهم من مدنهم وقراهم. كما أكدوا على أهمية التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل بناء عملية سلام شاملة، ودعم مباحثات جدة ومبادرة دول الجوار السوداني اللذين يهدفان إلى تحقيق وقف شامل لإطلاق النار يحقن الدماء ويكفل خروج قوات المليشيا المتمردة من منازل المواطنين ومن المقار المدنية ومرافق الخدمات العامة ويساعدان في تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

9. أكد الوزراء على دعم أمن واستقرار ووحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ودعم الحكومة الصومالية في جهودها للحفاظ على السيادة الصومالية براً وبحراً وجواً، وأكدوا على حق جمهورية الصومال الفيدرالية في الدفاع الشرعي عن أراضيها وفق ما نصت عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ومواد ميثاق جامعة الدول العربية ذات الصلة، ودعم بناء مؤسسات دولة الصومال.

أكد الوزراء على التضامن والتأييد الكامل لموقف الدولة الصومالية بجميع أجهزتها الذي أعتبر "مذكرة التفاهم" الموقعة في 2024/1/1 بين جمهورية إثيوبيا الفيدرالية إقليم "أرض الصومال" باطلة ولاغية وغير مقبولة، وتمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية، وعلاقات حسن الجوار والتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة. أعرب الوزراء عن رفضهم لتلك المذكرة وأية آثار قانونية أو سياسية أو تجارية أو عسكرية مترتبة عليها، وحثوا كافة الدول على إدانة تلك المذكرة ورفضها. كما رفضوا محاولات الاستفادة من "مذكرة التفاهم" -المشار إليها- في خلق واقع جيوسياسي جديد في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية والبحر الأحمر، واعتباره خطوة مهددة للأمن القومي العربي والملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.

10. أكد الوزراء على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

11. أكد الوزراء على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

12. أكد الوزراء مجددًا دعمهم لتطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا على أساس الاعتراف والاحترام المتبادلين لسيادة وسلامة أراضي وحرمة حدود كل منهما، وأعربوا عن قناعتهم بأن إقامة العلاقات بينهما في أقرب الآجال سيسهم بشكل كبير في الاستقرار والأمن الإقليميين، ويمهد الطريق لتحقيق كامل إمكانات التعاون في المنطقة. أخذ الوزراء علمًا بأهمية الاتفاقية حول ترسيم الحدود بين أذربيجان وأرمينيا بما في ذلك عودة القرى الأربع إلى أذربيجان. ودعوا إلى التنفيذ المبكر للاتفاق الثنائي حول السلام وتأسيس علاقة بين الدولتين.

13. أكد الوزراء على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ودوافعه، وعلى أهمية مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، ورفضوا ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو جنسية أو حضارة، ودعوا

الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك أية ميليشيات أو جماعات عسكرية غير نظامية، بما في ذلك تمويل الإرهاب.

14. شدد الوزراء على أهمية احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الحاكمة لاستغلال الأنهار العابرة للحدود، وعلى رأسها عدم التسبب في ضرر ذي شأن ومبدأ الإخطار المسبق. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء دعمهم الكامل للأمن المائي المصري والسوداني، كما أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء المواقف الأثيوبية المتشددة والمخالفة للقانون الدولي، وكذا لمبادئ حسن الجوار التي أدت إلى انتهاء كافة المسارات التفاوضية دون التوصل لاتفاق عادل ومتوازن وملزم قانونًا حول قواعد ملء وتشغيل السد الأثيوبي، بما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث. وطالب الوزراء إثيوبيا بالامتناع عن أية إجراءات أحادية توقع الضرر على مصالح وحقوق مواطني دول المصب، البالغ عددهم 160 مليون نسمة. ودعا الوزراء مجلس الأمن لتحمل مسئولياته إزاء هذه المسألة التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

15. أشاد الوزراء بعضوية الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن للفترة 2022-2023، كما رحب الوزراء بانتخاب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2024-2025، ورحبوا ودعموا ترشيح مملكة البحرين عضوًا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2026-2027، وأيدوا ترشيح جمهورية قيرغيزستان عضوًا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027-2028، كما رحبوا ودعموا ترشيح جمهورية تاجيكستان عضوًا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2028-2029، ودعوا إلى التنسيق بين العضو العربي بمجلس الأمن ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، بما يخدم المصالح المشتركة، ووفقًا لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

16. رحب الوزراء برئاسة جمهورية أذربيجان في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) للفترة من 2024 إلى 2026، وأعربوا عن دعمهم لتعزيز التعاون بين المؤتمر وجامعة الدول العربية بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة والمشاركة في الفعاليات ذات الصلة التي تنظمها كل منهما.

17. أكد الوزراء مجدداً على دعم جميع الجهود الرامية لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، دون المساس بالحق، غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ودعوا إسرائيل، وغيرها من الدول غير المنضمة، إلى سرعة الانضمام إلى تلك المعاهدة كدول غير نووية، وأكدوا كذلك على دعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من كافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أكد الوزراء أهمية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار، باعتباره لايزال سارياً حتى يحقق غايته وأهدافه، باعتباره جزءًا أساسيًا من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة عام 1995، كما أكدوا على نتائج مؤتمري المراجعة 2000 و2010. وأدانوا بشدة في هذا الإطار التهديدات الإسرائيلية السافرة وغير المسبوقة - لاسيما التي صدرت مؤخرًا- بإبادة الشعب الفلسطيني باستخدام السلاح النووي، وإعادة لبنان إلى العصر الحجري. وشددوا على ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشئاتها لنظام الضمانات الشاملة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب الآجال. رحب الوزراء بإعلان مراكش بشأن "المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل" الصادر شهر يناير 2024، والذي حث على ضرورة تكثيف الجهود الإقليمية من أجل مكافحة أسلحة الدمار الشامل عبر تعزيز تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى بين الدول المنضوية تحت هذه المبادرة.

رحب الوزراء بمبادرات دول آسيا الوسطى في إطار معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (CANWFZ) لتوسيع وتطوير التفاعلات بين المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL) واللجنة الأفريقية للطاقة النووية (AFCONE).

دعا الوزراء كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق على بروتوكول الضمانات الأمنية السلبية الملحق بمعاهدة آسيا الوسطى إلى القيام بذلك دون أي تأخير بهدف إدخال البروتوكول حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

18. أعرب الوزراء عن رغبتهم في التعاون في مجال الرعاية الصحية ومكافحة مختلف المخاطر التي تهدد البشرية، وأقروا برؤية مبادرة كازاخستان لإنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية. وشددوا على تضافر الدعم لتفعيل هذه الوكالة. وأخذ الوزراء علمًا للمضي قدماً بهذه المبادرة.

19. أكد الوزراء مجدداً دعمهم لأفغانستان ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء والشمول، مؤكدين ضرورة التصدي للتحديات التي يواجها الشعب الأفغاني، مثل التحديات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمجموعات الإثنية، والأمن والإرهاب، والمخدرات، والتحديات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة منع تحويل أفغانستان إلى ملاذ آمن للإرهابيين الدوليين.

20. أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، ويعيق جهود التنمية، وإعادة التأهيل والإعمار والإدماج في بعض البلدان الممثلة في هذه الدورة، خاصة الجزائر وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر واليمن وأذربيجان وتاجيكستان. واعترافاً بالدور الأساسي للإجراءات المتعلقة بالألغام في جهود تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام المستدام، دعوا

الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، فضلاً عن أصحاب المصلحة ذوي الصلة القادرين، إلى تقديم المساعدة لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، بناء على طلب البلدان المتضررة الممثلة في هذه الدورة.

21. أكد الوزراء على أهمية تعاون الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان لتعزيز أمنها السيبراني، بما في ذلك التعاون لمنع استخدام البنى التحتية في الدول من قبل مجموعات أو أفراد ضد بلدان أخرى. ورحب الوزراء بالتعاون في تنفيذ برامج ذات صلة بالأمن السيبراني بما يسهم في حماية بيانات المستخدمين لشبكات الأنترنت. كما أشاد الوزراء بإطلاق المملكة العربية السعودية مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني لتكون مؤسسة غير هادفة للربح تهدف إلى الإسهام في تعزيز الأمن السيبراني على المستوى الدولي، والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأمن السيبراني، وموائمة الجهود الدولية ذات الصلة بالمجال.

ثانياً: التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي:

22. رحب الوزراء بالتعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، ودعوا لتشجيع تفعيل هذا التعاون وتعزيزه، والاستفادة من الإمكانات الهائلة للجانبين في مختلف المجالات الاقتصادية. ودعا الوزراء إلى دعم وتطوير برنامج استراتيجي شامل/خارطة طريق للعقد المقبل بشأن التنفيذ العملي وتعبئة الموارد من أجل "مبادرة البنية التحتية الإسلامية". ثمن الوزراء مشاركة عدد من الدول العربية وحكومة أذربيجان بصفتها عضو مراقب في القمة السابعة لرؤساء وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز الذي نظمته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 2024/3/2، ورحبوا بتدشين مقر معهد أبحاث الغاز التابع لمنتدى الدول المصدرة للغاز الذي تحتضنه الجزائر.

23. رحب الوزراء بمقترح أوزبكستان استضافة القمة الثانية لدول مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى في سمرقند عام 2025، ومبادرة وضع اتفاقية صداقة وتعاون بين الإقليمين والتعاون بين آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي.

24. رحب الوزراء بدعوة دولة الكويت لاستضافة الاجتماع الوزاري الثالث للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى عام 2025.

25. أكد الوزراء على أهمية تطوير التعاون الزراعي بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، وحثوا المسؤولين ومجتمعات الأعمال على دعم وتعزيز هذا التعاون من خلال عقد ورش عمل بين المختصين من الجانبين، كما حثوا الجهات المعنية من الجانب العربي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان على استضافة فعالية حول الغذاء والأمن الغذائي خلال

الفترة 2025-2026. شدد الطرفان، وهما الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، على أهمية دعم وتعزيز أنشطة هذه المنظمة في قضايا الأمن الغذائي.

26. دعا الوزراء إلى العمل على الاستفادة من تجارب الدول في استخدام التقنيات الحديثة للزراعة وبرامج الري الذكي، والتعاون في إعداد استراتيجيات لإعادة استخدام المياه في القطاع الصناعي والنفطي لخفض الطلب على المياه العذبة. وفي هذا الصدد، أكدوا على تنفيذ مقررات العقد الدولي للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة" (2018-2028)، وأعربوا عن استعدادهم لتعميق وتوسيع التعاون من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالموارد المائية. وفي هذا الإطار، أقر الوزراء بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمراجعة الشاملة النصفية لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028 الذي عقد خلال الفترة 22-2023/3/24، وأعربوا عن تقديرهم لجهود قيادة تاجيكستان في تعزيز إدارة المياه على المستوى العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، رحب الوزراء بإطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة، يوم 2024/2/29، "مبادرة محمد بن زايد للمياه"، الهادفة إلى تعزيز الوعي بأهمية أزمة ندرة المياه وخطورتها على المستوى الدولي، وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمعالجتها، والسعي إلى زيادة الاستثمارات الهادفة إلى التغلب على هذا التحدي في سبيل تأمين التنمية المستدامة والازدهار الإقليمي والدولي.

27. أكد الوزراء على أهمية مؤتمرات المياه التي تعقد كل سنتين في إطار عملية دوشنبيه للمياه، ورحبوا بالمؤتمر الدولي الثالث رفيع المستوى حول العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028، المقرر عقده في الفترة 10-2024/6/13 في دوشنبيه، تاجيكستان.

28. دعا الوزراء إلى أهمية مواجهة تحدي ندرة المياه، خاصة في الدول القاحلة، والذي تصاعد على مدار العقود الأخيرة مع استمرار النمو السكاني المتزايد ليصبح تحديًا عالميًا زاد من تعقيداته تغير المناخ. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على أهمية التعاون في مجال المياه، لاسيما التعاون المائي العابر للحدود المستند إلى احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الحاكمة لاستغلال الأنهار العابرة للحدود، وعلى رأسها مبدأ عدم الإضرار ومبدأ الإخطار المسبق. وأكد الوزراء دعمهم الكامل للأمن المائي العربي، لاسيما الأمن المائي لكل من مصر والسودان والعراق وسوريا.

29. أشاد الوزراء بـ "قمة مياه واحدة" القادمة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين النظام البيئي في المنطقتين ومكافحة تغير المناخ بشكل جذري. وأشاروا إلى أهمية عقد قمة المناخ الإقليمية تحت رعاية الأمم المتحدة عام 2026 في كازاخستان، فضلًا عن إطلاق مكتب مشروع آسيا الوسطى بشأن تغير المناخ والطاقة الخضراء في ألماتي.

30. دعا الوزراء إلى العمل على تعزيز وتطوير قطاعات النقل (البري والبحري والجوي) والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان بهدف زيادة

الروابط وتسهيل الوصول إلى أسواق بعضهم البعض. وشددوا على أهمية التعاون في نطاق المشروعات الإقليمية التي تهدف إلى دفع التعاون الإقليمي وزيادة الترابط في مجال النقل.

31. هنأ الوزراء دولة الإمارات العربية المتحدة على نجاحها في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) في الفترة 30 نوفمبر-13 ديسمبر 2023 في مدينة إكسبو دبي، ورحبوا بالنتائج الإيجابية للمؤتمر، والتي تتمثل في اعتماد الاتفاقية المعروفة بـ"اتفاق الإمارات" ووضع معايير العمل المناخي العالمي، وأشادوا بالدور الرائد لدولة الإمارات في مواجهة التغير المناخي، خاصة في ظل تعهدها بإنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية وتسهيل الوصول إليه، فضلاً عن تحفيز وتعبئة واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030. ورحب الوزراء بإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة تخصيص 100 مليون دولار لصندوق الخسائر والأضرار، و150 مليون دولار لحل مشكلة نقص المياه وحلول الأمن المائي في المجتمعات الهشة والضعيفة، وغيرها من المبادرات الهادفة للحد من تداعيات التغير المناخي.

32. رحب الوزراء بانتخاب جمهورية أذربيجان لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP29) خلال الفترة 11-2024/11/22، وأعربوا عن عزمهم على العمل معًا لمواجهة تحدي المناخ من خلال الحوار والمفاوضات الشاملة. أعرب الوزراء عن تمنياتهم بالنجاح لجهود رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لتحقيق التضامن والتوافق العالميين في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لصالح الأجيال القادمة.

33. أشار الوزراء إلى أهمية تنفيذ القرار المعتمد للدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة "التنمية المستدامة للجبال"، والذي أعلن الفترة 2023-2027 "سنة العمل الخمس لتنمية المناطق الجبلية"؛ من أجل تعزيز التعاون الدولي بشأن جدول أعمال القضايا الجبلية ومواصلة تنفيذه بفعالية.

دعم الوزراء مبادرة قيرغيزستان لترسيخ الحوار العالمي الجديد "الجبال والمناخ" في التقويم السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ.

ورحب الوزراء ودعموا اعتزام قيرغيزستان استضافة القمة العالمية الثانية للجبال "بيشكيك+25" عام 2027.

34. أكد الوزراء على الروابط بين أجندتي المياه والمناخ. وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم إزاء تسارع ذوبان الأنهار الجلدية في منطقة آسيا الوسطى، ولذلك رحبوا بإنشاء الصندوق الائتماني لدعم الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على الأنهار الجليدية، فضلا عن العرض الكريم الذي قدمته حكومة تاجيكستان لعقد مؤتمر دولي مخصص للحفاظ على الأنهار الجليدية في تاجيكستان عام 2025.

35. اقر الوزراء بأن تغير المناخ يمثل قضية ملحة في عصرنا وله آثار بعيدة المدى وغير مسبوقة. وفي هذا الإطار، رحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 77/158 بشأن السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية 2025.

36. شدد الوزراء على أهمية التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان في تعزيز الجهود لوقف تدهور الأراضي، واستعادة الأراضي المتدهورة، وزيادة قدرة النظام البيئي والمجتمعات المحلية على مواجهة الجفاف، والبحث عن حلول عائدة للطبيعة، من خلال تبادل الخبرات والأبحاث والدراسات للحد من أثاره السلبية على حياة الانسان والتنمية، وبحث عقد منتديات وزارية بيئية اقليمية بهدف تحقيق التعاون في تتبع التحديات البيئية.

37. أكد الوزراء على أهمية التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجال الإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة، والسعي لعقد مؤتمر في هذا الشأن في إحدى دول الجانبين، على أن يسبقه اجتماع خبراء للإعداد وتحديد نقاط اتصال للتنسيق من الطرفين.

38. أكد الوزراء على أهمية تطوير الروابط السياحية بين دول آسيا الوسطى وأذربيجان والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، والتشجيع على مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الصلة؛ لتحقيق سياحة مستدامة على المستويات كافة.

39. دعا الوزراء إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص في أنشطة الاستثمار والتجارة بدول الجانبين وإزاله العوائق التي تعيق عملهم، وحث مؤسسات ترويج التجارة ووكالات ترويج الاستثمار واتحادات الغرف التجارية وجمعيات وروابط رجال الأعمال على الترويج لكافة الأنشطة لدى الطرفين؛ لما في ذلك من تشجيع الروابط بين المؤسسات المصرفية والمالية لدى الطرفين لتخفيف الضغط على النقد الأجنبي، والعمل على تطوير آليات لتسوية المعاملات التجارية والنقدية بين الجانبين باستخدام العملات الوطنية. رحب المشاركون بعقد منتدى الاستثمار "مجلس التعاون الخليجي-آسيا الوسطى" يومي 30-2024/7/31 في جمهورية قيرغيزستان (إيسيك كول)، وأكدوا استعدادهم للمشاركة رفيعة المستوى في هذا الحدث. رحب الوزراء باقتراح كازاخستان بشأن عقد جلسة نقاش حول "الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي" في عام 2025 في إطار منتدى أستانا الدولي.

40. دعا الوزراء إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية والتجارية، والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى بهدف الإسهام في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي بما يخدم مصالحهم؛ مما سيكون له أبلغ الأثر في النهوض بعملية التبادل التجاري وتنمية الاستثمارات وإقامة شراكات قوية وفعالة بينهم.

41. شدد الوزراء على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين العربي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجال الحفاظ على البيئة وقضايا تغير المناخ، وخاصةً في إطار "الاقتصاد الأخضر" على نحو شمولي يستخدم جميع أنواع مصادر الطاقة والتقنيات والحلول، بما في ذلك تقنيات إدارة انبعاثات المواد الهيدروكربونية، والتنسيق لعقد ورشة عمل بين الجانبين حول موضوعات "الطاقة والبيئة والاقتصاد الأخضر"، والتعاون في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر الذي يظل خيارًا مهمًا

لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية وتحقيق التزود بالوقود النظيف. أشاد الوزراء بالحصيلة الإيجابية لرئاسة المملكة المغربية للجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة UNEA-6 برسم الفترة 2022-2024.

42. أقر الوزراء بالكارثة البيئية لبحر الآرال، وشددوا على آثارها العميقة على النظم البيئية الإقليمية والعالمية، والتي يمكن أن تمتد إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن محنة بحر الآرال تلخص الحاجة الماسة إلى تضافر الجهد الدولي في استعادة البيئة الإيكولوجية. وبناءً عليه، دعوا المجتمع الدولي إلى دعم مساعي دول آسيا الوسطى لإعادة تأهيل بحر الآرال والالتزام بالتعاون طويل الأمد على هذه الجبهة، مؤكدين على المسئولية المشتركة في مواجهة الأزمات البيئية.

43. أقر الوزراء بالقيمة العالية لإنشاء ممرات الطاقة الخضراء التي تربط أذربيجان ودول آسيا الوسطى بالأسواق العالمية، وانشاء مناطق الطاقة الخضراء كوسيلة للتخفيف من تغير المناخ وضمان عالم أكثر اخضراراً وأماناً للجميع.

44. دعا الوزراء إلى التعاون في سلاسل القيمة المرنة وتطوير الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، وزيادة الدعم المالي لتوسيع نطاق الطاقة والتكنولوجيات المتجددة، وآليات التمويل المتاحة للحد من تكلفة رأس المال، وتعزيز الدعم الفني وبناء القدرات للتكنولوجيات المتجددة وربط الطاقة عبر الحدود.

45. رحب الوزراء بالتعاون في العديد من الموضوعات مثل: تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، والتحول الرقمي وانعكاسه على نمو الاقتصاد الرقمي، وتطوير شبكات الانترنت وهيكلة الربط البيني على المستويين الوطني والإقليمي، والحد من الفجوة الرقمية.

46. اعترف الوزراء بإنشاء مركز أستانا باعتباره معلماً هاماً في التقدم التكنولوجي في المنطقة، مما يمثل ظهور كازاخستان كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية. ودعا الوزراء إلى الإقرار بدور مركز أستانا في تعزيز التكامل التكنولوجي الإقليمي، وشجعوا الدول الأعضاء على التعامل مع هذه المنصة الديناميكية ودعمها.

47. أكد الوزراء مجددًا على أهمية إصلاح منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء عملية شفافة وشاملة يقودها الأعضاء، تهدف إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وترسخ المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة، وأنه ينبغي لهذه العملية أن تحافظ أيضاً على مصداقية منظمة التجارة العالمية باعتبارها المنتدى الدولي المسئول عن تطوير وإنفاذ قواعد التجارة المتعددة الأطراف. ودعوا إلى تقديم الدعم الكامل للدول الأعضاء في المنتدى الراغبة في الانضمام إلى المنظمة لتعزيز مساهمتها في التجارة الدولية. وحث الوزراء على الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية من جانب بعض أعضاء المنظمة والتي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتقوض وصول السلع والخدمات من البلدان النامية والأقل نموًا إلى أسواق تلك الدول.

48. أشاد الوزراء بدور دولة الإمارات أثناء استضافتها للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في أبوظبي خلال الفترة 26-2024/2/29، والذي نتج عنه الاتفاق على تسريع

التقدم في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية لإعطاء دفعة جديدة لمستقبل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف. ورحبوا بإعلان دولة الإمارات فيه تقديم منحة بقيمة 10 ملايين دولار لدعم صناديق منظمة التجارة العالمية.

49. استذكر الوزراء "إعلان الرباط" الصادر عن المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول البلدان متوسطة الدخل، الذي عقد بالرباط يومي 5-2024/2/6، والذي دعا إلى إحداث نقلة نوعية للتعاون الدولي حول التنمية لصالح البلدان متوسطة الدخل، وإلى تعزيز مشاركة هذه الدول في الحكامة العالمية. ورحبوا كذلك بقرار الارتقاء بمجموعة أصدقاء البلدان متوسطة الدخل لتصبح منصة حكومية رسمية للحوار والتحسيس والتنسيق بشأن القضايا التنموية.

50. دعا الوزراء إلى تبني أنشطة تعكس دور الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في الثقافة العربية والإسلامية، وإلى نشر ثقافة التسامح والعيش المشترك ونبذ الإرهاب والتطرف والعمل على معالجة الأسباب المؤدية له، وتشجيع الحوار بين الحضارات وقيم العدالة والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان. ودعوا إلى العمل على تنفيذ الهدف 7/4 من أهداف خطة التنمية المستدامة، والذي ينص على "الترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، وتقدير التنوع الثقافي والمواطنة العالمية ومساهمة الثقافة وفقًا لأجندة التنمية المستدامة بحلول عام 2030". رحب الوزراء بانتخاب المملكة المغربية لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برسم سنة 2024، كأول دولة عربية تتبوأ هذا الموقع الهام.

51. أكد الوزراء على إدانة كافة صور خطاب الكراهية والاعتداء على المعتقدات والشعائر الدينية للأمم والشعوب، وأشادوا في هذا الإطار بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/78/L.48 بشأن "تدابير مكافحة كراهية الإسلام-الإسلاموفوبيا"، وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بمكافحة هذه الظاهرة. كما يهيب الوزراء بكافة دول المجتمع الدولي أن تتخذ في تشريعاتها كافة التدابير اللازمة لحظر خطاب الكراهية والتعصب الديني والتحريض على العنف وممارسته على أساس الدين أو المعتقد.

52. دعا الوزراء إلى العمل على تقوية التعاون بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجالات التربية والتعليم والثقافة والاتصال والإعلام، من خلال فتح نوافذ إعلامية كالقنوات التليفزيونية والإذاعية الثقافية المشتركة، وعقد المؤتمرات والندوات، وتنظيم المسابقات والحلقات النقاشية بالتعاون مع المؤسسات التربوية المتخصصة، وإقامة المعارض الثقافية المشتركة، والمهرجانات الفنية، ومعارض الكتب، وتشجيع إقامة الروابط بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمراكز العلمية، وتبادل الزيارات الطلابية، وزيادة المنح والبعثات الدراسية.

53. أكد الوزراء أهمية التعاون في مجالات الرعاية الصحية، والحد من الفقر بمختلف أبعاده، بما تشمله من رعاية الأسرة والطفولة، وتمكين المرأة، والشباب، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة، وكبار السن؛ وذلك من خلال تبادل الخبرات وتنفيذ الفعاليات المتخصصة. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بتعيين المملكة المغربية ميسرًا لمسلسل المفاوضات الأممي المتعلق بصيغ والإعلان السياسي للقمة الاجتماعية العالمية، المقرر عقدها عام 2025.

54. شدد الوزراء على جهود دول آسيا الوسطى في تعزيز التعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، ثمنوا عاليًا أنشطة الاجتماعات التشاورية لرؤساء دول آسيا الوسطى، والتي ساهمت بشكل كبير في تعميق التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز السلم والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات المعاصرة في المنطقة.

55. رحب الوزراء بعقد أعمال "الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان" في إحدى الدول العربية خلال 2024-2025، ويهدف هذا المؤتمر للتأكيد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة باعتباره منبر هام لتطوير هذا التعاون بمشاركة القطاع الخاص بين الجانبين.

56. أعرب الوزراء عن خالص الشكر والتقدير لدولة قطر على حسن التنظيم وكرم الضيافة الذي حظيت به الوفود المشاركة في الدورة الثالثة للمنتدى، مما ساهم في نجاح أعمال هذه الدورة.

57. قرر الوزراء عقد الدورة الرابعة للمنتدى عام 2026 في...